Journal of Al-Farahidi's Arts, No: 65:p(I I): 98-115
Doi: https://doi.org/10.25130/jfa.18.65.2.6

P-ISSN : 2074-9554 | E-ISSN: 2663-811
Journal of Al-Farahidi's Arts
available online at : fja.tu.edu.iq/index.php/fja

The grammatical evaluative rulings rejected by Abu Ali al-Farsi (d.377AH)

Professor Dr. Yassin Abdullah Nassif
Enam Jassim Mohammed
E-Mail: Anam.mohammed23@st.tu.edu.iq

Keywords:
The rejected evaluative rulings of Abu Ali Al -Farsi
Article history:

Received	14/4/2025
Received in revised form	25/5/2025
Accepted	25/5/2025
Available online	30/6/2026

E-mail Jaa@ tu.edu.iq

©THIS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CCBY LICENSE
http:// creativecommons.org/licenses/by/4.0

A B S T R A C T

The Arab scholars made prominent efforts in Arabic grammar and their efforts became prominent in their works, including Al-Farsi, that grammarian who was distinguished by his understanding and diversity of perceptions, as I showed in this research the evaluative rulings used by a scholar who served Arabic. This research entitled (The rejected grammatical evaluative rulings of Abu Ali Al-Farsi (d. 377 AH) came to address the subject of the rejected grammatical rulings, and one of the most important justifications for this research was that Abu Ali Al-Farsi used the rejected rulings frequently as evaluative rulings on the grammatical overlaps that violated analogy, and I did not see anyone who was biased towards a specific school of thought, as he rules on the grammatical ruling according to hearing and analogy, so the research plan came in two chapters preceded by an introduction, so the grammarians issued different rulings and multiple expressions indicating that a grammatical structure is incorrect, and they ruled on them according to their rejection, some of which were criticism of the structure and some of which were rejected with a definitive rejection. Kingdom of Saudi Arabia) |There are two types of rejected rulings: the first type: rulings that are rejected with a non-definitive rejection, and the second type: rulings that are rejected with a definitive rejection...

(الأحكام التقويمية النحوية المردودة عند أبي علي الفارسي "ت: 377هـ")

أ. د. ياسين عبد الله نصيف – إنعام جاسم محمد / جامعة تكريت / كلية التربية للبنات/ قسم اللغة العربية

المستخلص:

أن لعلماء العربية جهود بارزة في النحو العربي وأصبحت جهودهم بارزة في مصنفاتهم ومن بينهم الفارسي ذلك العالم النحوي الذي تميز بفهمه وتنوع مداركه ، إذ بينت في هذا البحث أحكام تقويمية استعملها عالم خدم العربية ولقد جاء هذا البحث الموسوم (الأحكام التقويمية النحوية المردود عند أبي علي الفارسي " ت: 377هـ) ليعالج موضوع الأحكام النحوية المردودة ، وكان من أهم مسوغات هذا البحث هو أن أبا علي الفارسي استعمل الأحكام المردودة بشكل كثير كأحكام تقويمية على التراكب النحوية التي خالفت القياس ، والذي لم أر يتعصب لمذهب معين فأنه يحكم بالحكم النحوي بحسب السماع والقياس ، فجاءت خطة البحث على فصلين ، فأطلق النحاة أحكامًا مختلفة وعبارات متعددة تشير إلى أنّ تركيبًا نحويًا غير صحيح ،وحكموا عليها بحسب ردّها منها ما كانت انتقادًا للتركيب ومنها مردودة ردًا قطعيًا ، فالأحكام المردودة نوعان: النوع الأول: الأحكام المردودة ردًا غير قطعي والنوع الثاني الأحكام المردودة ردًا قطعي

الكلمات المفتاحية : الأحكام التقويمية المردودة عند أبي علي الفارسي.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا .

وبعد :

أن هذا البحث في مجمله يستعرض بعض آراء الفارسي والذي حكم عليها بالرد سواء كان ردًا غير قطعي أو ردا قطعي ،**فالنوع الأول : الأحكام المردودة ردًا غير قطعي** : أطلق أبو علي الفارسي على بعض التراكيب والأساليب النحوية بأحكام مردودة لكن ردها غير قطعي ؛ لأن فيها وجه من القبول فيقولون قبيح وعلى قبحه جائز ، أو قليل وهو القياس ، وجائز في ضرورة الشعر... وما شابه ذلك واستعمل أبو علي الفارسي الأحكام المردودة ردًا غير قطعي أو ما تسمى بأحكام

النقد ؛لأنه استعملها بالانتقادِ على التركيب النحوي مثلًا القليل أو قبيح أو شاذ وغيرها بكثرة.

والنوع الثاني: الأحكام المردودة ردًا قطعي :ردّ أبو علي الفارسي بعض القضايا النحوية ردًا قطعيًا ؛ لأنها تخالف اللغة أو خالفت المشهور ،ويفهم منه عدم جواز النطق بها والسير عليها ،وكما معروف أن علماء اللغة وضعوا قواعدهم على الكثير والمشهور ومن الأحكام المردودة الذي استعملها أبو علي الفارسي الأحكام المردودة ردًا غير قطعي وهي : القبيح ،و الضعيف ،و القليل ،و المكروه ،و الضرورة ،و الشاذ ،و النادر ،و البعيد والأحكام المردودة ردًا قطعي وهي :المنكر ،والخطأ، و المحال ،و الغلط ،و الممنوع ،و الفاسد والباطل .

الفصل الأول : الأحكام المردودة ردًا غير قطعي

أولًا : حكم القبيح

القبيح لغة : ((القاف والباء والحاء كلمة واحدة تدل على خلاف الحسن، وهو القبح)) (ابن فارس 47/5) ، و((القبح: ضد الحسن يكون في الصورة والفعل ...هو نقيض الحسن عام في كل شيء)) (ابن منظور: 552/2) .

القبيح اصطلاحًا :

قال الشريف الجرجاني :((القبيح هو ما يكون متعلق الذم في العاجل والعقاب في الآجل)) (الشريف الجرجاني :172) ، أو هو :((ما كان منافرًا للطبع ... فما وافق الغرض حسن وما خالفه قبيح، والمفسدة فما فيه مصلحة حسن وما فيه مفسدة قبيح، وما ليس كذلك فليس حسناً ولا قبيحًا)) (التهانوي : 666/1) ،ويعد القبيح من الأحكام التقويمية التعليلية التي توصف به التراكيب النحوية وهو حكم مردود غير قطعي ، وصرّح النحاة في مواضع كثيرة أن القبح لا يخرج التركيب النحوي من دائرة الجواز (د.صباح السامرائي : 94).

(الفصل بين كم الخبرية والاسم الذي بعدها)

قال أبو علي الفارسي :((تكون (كم) على وجهين تكون استفهامًا ، وتكون خبرًا، فإذا كانت خبرًا جاز فيما بعدها الجر والرفع والنصب، تقول : كم رجلٍ أتاني فتجرّه ... والنصب في الخبر جائز ؛ لأنها عدد في الحقيقة ، وإن كان الوجه الجر، والحسن أن تنصب إذا بينها وبين ما أضيف إليها؛ لأنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح فلمّا قُبح نصبوه)) (الفارسي :82)

تمييز(كم) الخبرية يكون مفردًا مجرورًا أو جمعًا مجرورًا نحو:(كم رجلٍ أكرمت!) و(كم رجالٍ أكرمت!) ،(د. فاضل السامرائي : 339/2) ولم يجز أبو علي الفارسي أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه وعدّه أمرًا قبيحًا، وذكر في نصب تمييز (كم) الخبرية بدلًا من جره ؛ لقبح الجر مع الفصل ،وقد قبح كذلك سيبويه إذ يقول : ((إذا فصلت بين كم وبين الاسم بشيء، استغنى عليه السكوت أو لم يستغن، فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون؛ لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور؛ لأن المجرور داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة، والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه)) ،(سيبويه :164/2) و ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين (كم) الخبرية وبين الاسم بالظرف أو حرف الجر يبقى مخفوضًا، نحو: كم عندك رَجُلٍ، وكم في الدار غلامٍ ، وحجتهم بأن قالوا: إنما قلنا إنه يكون مخفوضًا بدليل النقل والقياس(الأنباري :247/1) : أما النقل فقد قال الشاعر:

كم بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَى وشَرِيفٍ بُخْلُهُ قد وَضَعَهْ

(البيت لأنس بن زنيم الكناني في ديوانه : 113) ،وأما القياسُ : فالاسم بعد كم الخبرية مخفوض بتقدير (من) ؛لأنك إذا قلت "كم رَجُلٍ أكرمت، وكم امرأة أَهَنْتَ" كان التقدير فيه: كم من رجل أكرمت، وكم من امرأة أهنت؛ بدليل أن المعنى يقتضي هذا التقدير، وهذا التقدير مع وجود الفصل بالظرف وحرف الجر كما هو مع عدمه، فكما ينبغي أن يكون الاسم مخفوضًا مع عدم الفصل فكذلك مع وجوده (أبو حيان الأندلسي :781/2)،وذكر ابن الأثير جواز النصب والجر وعنده الاختيار النصب إذ يقول: ((ويجوز الفصل بينها وبين المضاف إليه عوضًا من عدم تصرّفها، ولك النّصب والجرّ، والاختيار النّصب)) (ابن الأثير :653/1) ، وعند العكبري الصحيح هو النصب (العكبري :429).

وذكر ابن مالك إذا فصل مميز (كم) الخبرية بجملة أو ظرف أو جار ومجرور وجب نصبه مطلقًا حملا على الاستفهامية (ابن مالك 420/2)، واستشهد بقول القطامي:

كَم نالَنِي مِنهُمْ فَضْلاً على عَدَمٍ إذا لا أَكادُ من الأَقتارِ أحتَمِلُ

(البيت للقطامي في ديوانه:30) ،وذكر السيوطي الفصل بينها وبين الخبر ويكون خبرها مجرور ممنوع إلا في الضرورة الشعرية (السيوطي:354/2)، كالشاهد الشعري :

كم بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَى وشَرِيفٍ بُخْلُهُ قد وَضَعَهْ

وربما ينصب خبر(كم) بدون مفصول ، وذكره سيبويه عن بعض العرب (سيبويه : 165/2) ، وزعم قوم أنها لغة تميم جواز نصب تمييز (كم) الخبرية إذا كان الخبر مفردًا وهي لغة قليلة (ابن هشام : 245) ،كقول الشاعر :

كَمْ عمةً لَكَ يَا جَرِيرُ وخَالَةً فَدْعَاءُ قَدْ حلَبَتْ عليَّ عِشَارِي

(البيت للفرزدق في ديوانه: 1/ 361) ،ولكن المبرّد يقول في (كم عمة) تكون استفهامية إذ يقول : ((فإذا قلت: كم عمة فعلى معنى: رب عمة وإذا قلت: كم عمة؟ فعلى الاستفهام وإن قلت: كم عمة أوقعت (كم) على الزمان فقلت: كم يوما عمة لك وخاله قد حلبت على عشاري، وكم مرة، ونحو ذلك فإذا قلت: كم عمة فلست تقصد إلى واحدة ،وكذلك إذا نصبت، وإن رفعت لم تكن إلا واحدة؛ لأن التمييز يقع واحدة في موضع الجميع)) (المبرد : 58/3) .

ثانيا : حكم الضعيف

الضعيف لغة :

الضعيف والقوي على خلاف في المعنى ، فكلاهما ضدّ لآخر يقول الجوهري: ((الضعف والضعف: خلاف القوة ،وقد ضعف فهو ضعيف، وأضعفه غيره، وقوم ضعاف وضعفاء وضعفة، واستضعفه، أي عده ضعيفًا)) (الجوهري 1390/4)، وعرفه ابن منظور :((الضعف :خلاف القوة، وقيل: الضعف، بالضم، في الجسد؛ والضعف، بالفتح، في الرأي والعقل... وقد ضعف يضعف ضعفًا وضعفا وضعف الفتح عن اللحياني، فهو ضعيف))(ابن منظور:203/9) .

الضعيف اصطلاحًا :

وهو خروج كلام العرب عن القواعد اللُّغوية التي وضعها النُّحاة فالضعيف:((ما يكون في ثبوته كلامًا، كقُرطاس بضم القاف)) (الجابردي : 1/ 20) ،والضعيف من الحديث :((ما كان أدنى مرتبة من الحسن، وضعفه يكون تارة؛ لضعف بعض الرواة، من عدم العدالة، أو سوء الحفظ، أو تهمة في العقيدة، وتارة بعلل أُخَرَ، مثل الإرسال والانقطاع والتدليس)) (الشريف الجرجاني 138)

وقارن السيوطي بين عدة من الأحكام النحوية التقويمية فقال :((وبين الشاذ والنادر عمومًا من وجه ، فما القياس وقل وجوده شاذًا ونادرًا ، وما خالف وكان كثيرًا شاذًا فقط ، وقل ولم يخالف نادرًا فقط ، وأن الضعيف مباين لهما)) (السيوطي :263/1) ،وعرفه الكفوي:((الضعيف من اللغات: ما انحط عن درجة الفصيح)) (الكفوي :575) ،والضعيف من الاحكام التعليلية ،فهو علة لبعض التراكيب النحوية التي تحكمت فيها نظرية العامل وعِلَّة الضعف هي (عدم قوّة العامل على العمل لضعف فيه) (د. نزار الشمكلي : 149).

لم أجد النحاة القدامى يعرفون الضعيف تعريفًا في الحدود النحوية والاحكام، و نلحظها إلى الآن عدم وجود مقياس دقيق للفرق بين الشاذ والنادر والقليل والمطرد وغيرها من الأحكام المقبولة والمرفوضة ،ومن التراكيب النحوية التي حكم عليها أبو علي الفارسي بالضعف :

مسألة : (النصب بعد المصدر)

قال سيبويه : ((المصادر التي عملت فيها أفعالها إنما يسأل عن هذا المعنى، وكله يتسع ويخزل الذى يقع به الفعل اختصارًا واتساعًا، وقد علم أن الضرب لا يضرب، ومن ذلك: سير عليه خرجتان، وصيد عليه مرتان، وليس ذلك بأبعد من قولك: ولد له ستون عامًا، وسمعت من أثق به من العرب يقول: بسط عليه مرتان، وإنما يريد: بسط عليه العذاب مرتين، وتقول: سير عليه طوران: طور كذا وطور كذا، والنصب ضعيف جدًا إذا ثنيت كقولك: طور كذا وطور كذا، وقد يكون في هذا النصب إذا أضمرت)) (سيبويه: 230/1)، وعلّق عليه أبو علي قائلًا :((ضَعُفَ النصب في قولك: طَوْرٌ كذا وطَوْرٌ كذا ؛لأن في قوله: طَوْرانِ؛ لأنّه مبتدأ وخبر قال: وإن أنتَ قلت على هذا المعنى: (سيرَ عليه السَّيْرَ)، و (ضُرِبَ به الضَّرْبَ) جاز على قوله: (الحَذَرَ الحَذَرَ... إذا حَملت المصدر وفيه الألف واللام على فعلٍ مُضمرٍ بعد أن يُبنى الفعل الأول بناءَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه، وتُشْغِله بما يرتفع به جاز كأنّك قلت: (ضُرِب به)، (يُضْرَبُ) الضَّرْبَ فيه قد شُغِل بها ضُرِبَ (والضَّرْب) محمول على الفعل المضمر بعد (بِه))) (أبو علي الفارسي :150/1) .

المصدر هو يدل بنفسه على التقليل والتكثير فهو بمنزلة تكرار الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع ، وشرحَ السيرافي قول سيبويه ووضح علة الضعف قائلًا : ((ذكر بعض أصحابنا أن الرفع في هذا أقوى النصب يضعف ؛ لأنك لما ثنيت فقد قربت من الأسماء وقوي الرفع ، والنصب جائز إذا أضمرت ما تقيمه مقام الفاعل، فتقول: " سير عليه مرّتين وطورين" كأنك قلت : سير عليه السير مرتين)) (السيرافي 128/2) ، وقد حكم سيبويه على وقوع المصدر من (بسط عليه مرتان) (سير عليه طوران) بالضعف وهو خارج عن القياس وليس عن دائرة الجواز ، وعلل أبو علي الفارسي سبب الضعف هو أراد طوران طور كذا وطور كذا أي : مرتان وهو مثنى فالمصدر لا يثنى ولا يجمع بل الاسم فالرفع أولى من النصب ولهذا حكما عليه بالضعف.

ثالثا :حكم المكروه

المكروه لغة : ضد المحبوب

قال ابن فارس : ((كره: الكاف والراء والهاء أصل صحيح واحد، يدل على خلاف الرضا والمحبة. يقال: كرهت الشيء أكرهه كرهًا، والكره الاسم، ويقال: بل الكره: المشقة، والكره:

أن تكلف الشيء فتعمله كارهًا، ويقال من الكُره)) (ابن فارس:102/5)، وقال الكفوي :((المكروه هو :ضد المحبوب مأخوذ من الكراهة التي هي ضد المحبة والرضى وحده ما يكون تركه أولى من إتيانه وتحصيله)) (الكفوي :871) .

المكروه اصطلاحًا :

المكروه :((ما هو راجح الترك، فإن كان إلى الحرام تكون كراهته تحريمية، وإن كان إلى الحِل أقرب تكون تنزيهيه، ولا يعاقب على فعله)) (الشريف الجرجاني :228) ، وهو((استعمله النحاة لبيان ضعف الكلام واجتنابه ،وهو متأثر بما استعمله الفقهاء والمحدّثون ...ويقع عند النحاة مثله من عبارات (كرهوا) و(مستكره)و(استكراه) و(أكرهه) ويراد بها كلها أن تستبعد من الكلام ، وإن نصُّوا أحياناً على جوازها)) (سعيد جاسم الزبيدي :155)، وعدّ الدكتور أحمد سليمان ياقوت حكم (المكروه) من الأحكام الوصفيّة عند سيبويه ؛لأنه قد استعمل حكم المكروه وقد جعل مناط القياس هو الاستعمال العربي لهذه التراكيب، بعد استقصائه لها واستقرائه وحفاوته بها (د.أحمد سليمان ياقوت : 45) ،وقد استعمل أبو علي الفارسي حكم المكروه على كثيرٍ من المسائل النحوية بألفاظ مختلفة مثلًا مكروه ومستكره كره ويكره وفيه كراهه وغيرها ،ويذكر التركيب النحوي المستكره ،ثم يعلل سبب كره ويذكر بعدها الوجه الأحب للتركيب النحوي ومنها :

مسألة : (ابتداء الجملة بمؤكدين)

قال أبو علي الفارسي : ((إن (إنّ) لا يجوز أن تحمل عليها (أنّ) ، ألا ترى أنك لا تقول : إنّ أنّك منطلق، فهلّا لم يجز في ذلك العطف أيضًا ، قيل له : إنما لم يجز: إنّ أنّ ، لكراهة اجتماع حرفين متقاربي المعاني، فإذا فصل بينهما لم يكره ذلك ، ومثل ذلك إنّ مع اللام لا تقول : إنّ لزيدًا منطلق ، ولا: لأنّ زيدًا منطلق ، ولو فصلت بينهما لجاز نحو قوله تعالى ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ وَإِن كُنَّا لَمُبْتَلِينَ ﴾ [المؤمنون : 30])) (الفارسي :251/5).

ذكر أبو علي الفارسي يكره الابتداء بحرفين والمعنى واحد فـــ(إنّ) و(أنّ) كلاهما للتأكيد فيكره أن نقول (إنّ أنّك منطلق) ،وذكر هذا أيضًا في كتابه التعليقة إذ يقول: ((لا يجوز أن يجتمع تأكيدان ، والدليل على أن (إنَّ) إنما كُرِه دخولها على (أنَّ) لما ذكرنا من أجل أن مَعْنَيَيْهما واحد، فلا يجوز أن يجتمعا)) (الفارسي :252/1) . وذكر سيبويه لم يحسن

وقبيح جمع مؤكدين والمعنى واحد إذ يقول:((واعلم أنه ليس يحسن أن تلي إن أن ولا أن إن، ألا ترى أنك لا تقول إن أنك ذاهب في الكتاب، ولا تقول قد عرفت أن إنّك منطلق في الكتاب ،وإنما قبح هذا ههنا كما قبح في الابتداء، ألا ترى أنه يقبح أن تقول أن أنّك منطلق بلغني أو عرفت؛ لأن الكلام بعد أن وإن غير مستغن كما أن المبتدأ غير مستغن)) (سيبويه : 3/ 124) ،ويقول السراج لا يجوز أن تدخل (إنّ) على (أنّ) كما لا يصح أن ندخل تأنيث على تأنيث أو استفهام على استفهام إذ يقول : ((ولا يجوز أن تدخل "إنَّ" على "أنَّ" كما لا يدخل تأنيث على تأنيث، ولا استفهام على استفهام، فحرف التأكيد كذلك لا يجوز أن يدخل حرف تأكيد على حرف مثله، لا يجو ، أن تقول: إنّ إنّكَ منطلق يسرني تريد: إن انطلاقَك يسرني، فإن فصلتَ بينها فقلت: إن عندي أنك منطلق جاز، قال الله عز وجل:

﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴿١١٩﴾ ﴾ [طه: 118 -119])) (ابن السراج : 1/ 243).

فإذا فصل فاصل بينهما جاز وهذا ما ذكره أبو علي الفارسي السراج ، ويقول سيبويه :((وقد يستقيم في الكلام إن زيدًا ليضرب وليذهب، ولم يقع ضرب)) (الكتاب: 3/ 109) أي :أنه مستقيم عنده إذا فصل بين المؤكدين ،وعند أبي حيان يلزم أن نفصل بين المؤكدين إذ يقول: ((مثال وقوعها اسما لهذه العوامل قولك: إن عندي أنك فاضل، وكأن في نفسك أنك فاضل ،وذكر المصنف في الشرح أنه يلزم الفصل بالخبر بين أحد هذه العوامل و "أن")) (أبو حيان : 5/ 154)،وعند ابن الحاجب يكره اجتماع حرفين بمعنى واحد كما كره الابتداء بالساكن إذ يقول : ((إن وأن وهم يكرهون اجتماع حرفين بمعنى واحد، فكرهوا ما يؤدي اليه كما كرهوا ما يؤدي إلى الابتداء بالساكن ؛لأنهم كرهوا الابتداء بالساكن هذا هو تعليل النحويين)) (ابن الحاجب : 2/ 571) ،وأجاز الفراء، وهشام، دخول إن المكسورة على أن المفتوحة، نحو: إن أنك قائم يعجبني، إنّ أنّ زيدًا منطلق حق بمعنى إن انطلاق زيد حق والصحيح المنع ،(المرادي : 409)إذ يقول الفراء : ((ولو كان في الكلام: (أن إن كان قميصه) لصلح ؛لأن الشهادة تستقبل بـــ(أن) ولا يكتفى بالجزاء فإذا اكتفت فإنما ذهب بالشهادة إلى معنى القول كأنه قال: وقال قائل من أهلها)) (الفراء: 2/ 41) .

وبالأصل الجمع بينهما مكروه وغير مستقيم هذا ما ذكره سيبويه والسراج وأبو علي الفارسي وغيرهم .

الفصل الثاني : الأحكام المردودة ردًا قطعيًا

أولا :حكم الممنوع

الممنوع لغة :

عرفه ابن فارس:((الميم والنون والعين أصل واحد هو خلاف الإعطاء، ومنعته الشيء منعًا، وهو مانع ومناع ، ومكان منيع، وهو في عز ومنعة))(ابن فارس : 5/ 278) ،وفي لسان العرب :((أن تحول بين الرجل وبين الشيء الذي يريده، وهو خلاف الإعطاء، ويقال: هو تحجير الشيء)) (ابن منظور : 8/ 343).

الممنوع اصطلاحًا :

هو أحدُ الأحكامِ النّحويّة النّاتجةِ عن القياسِ الذّهني، وفيه يطبق النّحويّ الأمر المقيسَ على المقيسِ عليه، فيتحققُ لديه انتفاءُ الجامعِ بينَهما، فيحكمُ بامتناعِ المقيسِ لمخالفتِه سننَ العربِ سماعًا، وقياسًا، وهو في ذلك نقيض الوجوب؛ إذْ إنّ الوجوبَ يقتضي الحكمَ بثبوت المقيسِ، ولزوم وقوعه، أمّا الممنوعُ فهو يحظرُ وقوعُه (محمد أحمد محمد:16)،ولذلك يُقالُ عنه:((هو ما يقتضي لذاتِه عدمُه)) (الشريف الجرجاني:230)، ((إذْ إنّ ارتكابَه مخالفةُ للقواعدِ النّحويّة، ومن ثُمَّ يؤدي إلى فساد اللّغةِ)) (أمل إبراهيم جمعة :الممنوع في النحو العربي :1)، أو هو ((كلُّ ما يتعذرُ جوازَه، وينعدمُ وقوعَه لمخالفتِه ما سُمعَ عن فصحاءِ العرب، وينتفي قياسَه على غيره لانعدامِ الجامعِ بينَ المقيس والمقيس عليه بالكليّة، ويترتبُ على الأخذِ به اضطرابُ اللّغةِ، وفسادُ أقيستها)) (وليد محمد عبد الباقي: 91)،وعند علماء أصول الفقه قال الشوكاني :((المانع: هو وصف ظاهر منضبط، يستلزم وجوده حكمة، تستلزم عدم الحكم، أو عدم السبب، كوجود الأبوة، فإنه يستلزم عدم ثبوت الاقتصاص للابن من الأب؛ لأن كون الأب سببا لوجود الابن، يقتضي أن لا يصير الابن سببا لعدمه)) (الشوكاني : 1/ 27) ،وعند د.خديجة الحديثي: ((الممنوع والمحال حكمان لعدم جواز وجه من أوجه الإعراب أو وجه من أوجه التعبير)) (د.خديجة الحديثي: 289)،وعرفه مازن عبد الرسول: ((حكم نحويٌّ يراد به رفض كل ما يخلُّ بمقتضيات الصحة وقواعدها لعلةٍ مانعةٍ من ذلك حالت بينه وبين الصواب)) (مازن عبد الرسول : 25) ،وهناك تعبيرات بأسلوب النفي تدل دلالتها على المنع ومنها : لا يجوز ،و غير صحيح وليس مستقيم ، ولا تقول ... وغيرها (د.نزار الشمكلي : 207)

مسألة :(حكم إعراب ضمير الفصل وصفًا أو بدلًا وقبله نكرة)

قال سيبويه :((باب لا تكون هو واخواتها فيه فصلًا ، ولكن يكن بمنزلة اسم مبتدأ، وذلك قولك: ما أظن أحدًا هو خير منك، وما أجعلُ رجلا هو أكرم منك، وما إخالُ رجلا هو أكرمُ منك، لم يجعلوه فصلا وقبله نكرة، كما أنه لا يكون وصفًا ولا بدلا لنكرة)) (الكتاب: 2/ 395 – 396) ، وعلق على قوله أبو علي الفارسي قائلًا : ((قوله: ولا بدلاً، فإنما يمتنع البدل من النكرة هنا ؛لأنه لا يفيد شيئًا، بعد أن تقول: (ما ظننت رجلًا أباه خيرًا من فلان) قال: ومِمَّا يُقَوّي تَرْكَ ذلك في النّكرة أنّه لا يستقيم (رجلٌ خيرٌ منك) (ولا أظنُّ رجلاً خيرًا منك) قال أبو علي: (لا) النافية في (لا أظنُّ) لتحقيق النفي المتقدم الذي في قوله (لا يستقيم)، قال: تنفي وتجعله بمنزلة (أحدٍ)، فلمّا خالف المعرفة في الواجب الذي هو بمنزلة الابتداء،(فالذي هو بمنزلة الابتداء قولك: أظُنُّ رجلاً خيرًا منك)، في الابتداء لَمْ يَجْرِ في النكرة مَجْرَى المعرفة ؛لأنه قبيحٌ في الابتداء وفيما أُجْرِيَ مَجْراه مِن الواجب، فهذا يُقَوّي تَرْكَ الفَصْل قال أبو علي: إنما صار يقوي ترك الفصل ؛لأن هذه الأشياء مما يخص المعرفة، ولا تكون في النكرة، وكذلك الفصل هو شيء تختص به المعرفة، ولا يكون في النكرة)) (الفارسي : 2/ 104 – 105) لقد استعمل أبو علي الفارسي هذا الحكم التقويمي (الممنوع) في كثير من التراكيب النحوية،و تعليقه على كلام سيبويه من أنه منع البدل من النكرة ، وعلة المنع ؛ أن البدل لا يفيد شيئًا من المبدل النكرة وكان تعليق أبي علي على (باب لا تكون هو واخواتها فيه فصلًا) ،أي : أن ضمير الفصل يفصل بين الخبر والنعت ، أو الخبر والتابع ، وقد اختلف النحاة في تسميته ، فسيبويه يسميه (فصلًا) (الإستراباذي :462/2) ، ولا يكون فصلًا إلا في ظن ونحوها ؛ لأنه موضع يلزم فيه الخبر وهو ألزم له من التوكيد ؛ لأنه لا يجد منه بدًا (سيبويه : 2/ 388)، وهو المسمى عند البصريين (فصلًا) وعند الكوفيين (عمادًا) ، قال أبو حيان :((الفصل صيغة ضمير منفصل مرفوع ويسميه الفراء وأكثر الكوفيين عمادًا ،وبعض الكوفيين يسميه دعامة)) (أبو حيان الأندلسي : 2/ 951)، والفصل بالضمير يوضح كونه خبرًا ، لا تابعًا ؛ لأنه قد يفصل حيث لا يصلح النعت ، نحو : كنت أنت القائم ، إذ الضمير لا ينعت ، وأما تسمية الكوفيين (عمادًا)؛ لأنه يعتمد عليه في الفائدة ، إذ به يتبين أن الثاني خبر لا تابع وبعضهم يسميه (دعامة) ؛ لأنه يدعم به الكلام ، أي يقوي به ويؤكد ، والتأكيد من فوائد مجيئه ، ومنهم يسميه صفة ويعني به التأكيد (أبو حيان الأندلسي: 2/ 951) ،

وتسمية البصريين أقرب إلى الاصطلاح ؛ لأن الشيء يسمى باسم معناه ، في أكثر الألفاظ ، ولما كان المعنى في هذه الألفاظ الفصل ، كان تسميته فصلًا أحرى ، أنظر إلى أن المتكلم أو السامع أو هما جميعًا يعتمدان بها على الفصل بين الصفة والخبر فسموها باسم ما يلازمها ويؤدي إلى معناها : ولهذا تسمية أهل البصرة أظهر (ابن مالك : 1/ 167)،ووضع سيبويه تأدية هذا الضمير وظيفة الفصل شروط منها أن يكون ما بعده معرفة أو ما ضارعها ، فلو وقع قبل نكرة لكان قبيحًا، وصرح سيبويه في موضعٍ آخر في كتابه الموقع الإعرابي للفصل وقال :((وقد جعل ناسٌ كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسمٍ مبتدأ وما بعده مبني عليه، فكأنك تقول: أظن زيدا أبوه خيرٌ منه، ووجدتُ عمرا أخوه خيرٌ منه، فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول: أظن زيدا هو خيرٌ منك... وقال الشاعر، قيس بن ذريح:

أتبكي على لُبنى وأنتَ تركتَها وأنت عليها بالمَلا أنتَ أقدرُ

(قيس بن ذريع في ديوانه : 35)

وكان أبو عمرو يقول: إن كان لهو العاقل)) (سيبويه :2/ 392)، أما إذا سبق الضمير بنكرة فلا يعد فصلًا بل هو في محل رفع مبتدأ ومنع أن يكون وصفًا أو بدلًا لنكرة وهذا ما ذكرناه سابقًا عن سيبويه وأبي علي الفارسي .

ثانيا :حكم الخطأ

الخطأ لغة :

الخطأ نقيض الصواب وفي المثل "مع الخواطئ سهم صائب" يضرب للذي يكثر الخطأ،و(المخطئ) من أراد الصواب فصار إلى غيره والخاطئ من تعمد ما لا ينبغي (الرازي :92)،وفي لسان العرب:((الخطأ والخطاء: ضد الصواب، وقد أخطأ، وفي التنزيل: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ﴾ [الأحزاب : 5] عداه بالباء ؛لأنه في معنى عثرتم أو غلطتم... وأخطأ الرامي الغرض: لم يصبه... والخطأ: ما لم يتعمد، والخطء: ما تعمد)) (ابن منظور : 1/ 65)

الخطأ اصطلاحًا :

ميِّز أبو هلال العسكري بين مصطلحي الخطأ والغلط بقوله :((الخطأ ما كان الصواب خلافه وليس الغلط ما يكون الصواب خلافه))(أبو هلال العسكري: 55) ،وعرفه الجرجاني :((الخطأ: هو ما ليس للإنسان فيه قصد)) (الشريف الجرجاني 99)، أو هو :((ثبوت

الصورة المضادة للحق بحيث لا يزول بسرعة وقيل: هو العدول عن الجهة)) (الكفوي : 424).

وعرفه التهانوي :((أن يقصد بفعله شيئًا ، فيصاف غير ما قصد)) (التهانوي: 1/ 747)،عرف الدكتور نزار الخطأ النحوي بوصفه حكمًا نحويًا :((هو كلّ تركيب قصده النحويّ متصورًا صحته ولكنّه لم يطابق ما ثبت عند النحاة)) (د. نزار : 196).

مسألة : (ترخيم اسم الاستفهام " كيف ")

قال أبو علي الفارسي : ((أنشد أبو بكر عن ابن الجهنم

من طالِبَيْن لبُعْران لنا رفضت كيلا يحسون من بعراننا أثرا

(البيت لعمرو بن أحمر الباهلي في ديوانه: 71) ، قال الفراء :أراد : (كيف) فرخم ، قال أبو بكر : وهذا خطأ وهو كما وبسطه : أن (كيف) اسم يمتنع ترخيمه من غير وجه أحدهما : أنه اسم ثلاثي ، والثلاثي لم يجيء مرخمًا إلا ما كان ثالثه تاء التأنيث ، والآخر : أنه منكور ، والمنكور لا يرخم كما يبنى ، والترخيم أبعد من البناء ، فأن امتنع بناؤه كان ترخيمه أشد امتناعًا ، وأيضًا فأن (كيف) اسم مبني مشابه للحروف ،والحذف إنما يكون في الأسماء المتمكنة)) (الفارسي : 349).

لقد خطّأ أبو علي الفارسي قول الفراء : ((وقد سمعت بيتا حذفت الفاء فيه من كيف، قال الشاعر:

من طالِبَيْن لبُعْران لنا رفضت كيلا يحسون من بعراننا أثرا

أراد: كيف لا يحسون؟)) (الفراء: 3/ 274) أي :عند الفراء في هذا الشاهد (كيلا) مرخمة وهذا خطّأ ،وعلل أبو علي الفارسي سبب التخطئة ؛أن (كيف) اسم مبني ، والترخيم لا يكون إلا في الأسماء المتمكنة ، و(كيف) اسم ثلاثي والثلاثي لم يجيء مرخمًا ،وقيل حذفت فاء (كيف) للضرورة الشعرية (البغدادي : 7/ 102) ،وجاء في ضرائر اشعر : ((وربما حذفوا آخر الاسم المبني والحرف، تشبيهًا بالاسم المعرف، إلا أن ذلك قليل جدًا)) (ابن عصفور الأشبيلي :141).

ثالثا :حكم الغلط

الغلط لغة : خلاف الصواب

قال ابن فارس :((الغين واللام والطاء كلمة واحدة، وهي الغلط: خلاف الإصابة. يقال: غلط يغلط غلطا، وبينهم أغلوطة، أي شيء يغالط به بعضهم بعضًا)) (ابن فارس: 4/ 390) ،وجاء في لسان العرب الغلط هو : ((أن تعيا بالشيء فلا تعرف وجه الصواب فيه، والعرب تقول: غلط في منطقه، ... والغلط في الحساب وكل شيء ...والغلط كُلُّ شيء يَعيا الإنسانُ عن جهةِ صوابهِ من غيرِ تعّمد)) (ابن منظور:363/7) .

الغلط اصطلاحًا:

هو: ((وضع الشيء في غير موضعه ويجوز أن يكون صوابًا في نفسه ... قال بعضهم الغلط أن يسهى عن ترتيب الشيء وإحكامه)) (أبو هلال العسكري :55) ، فالغلطُ : ((هو كلُّ ما خالفَ القياسَ والمستوى المطردٌ في كلامِ العرب، وهو بما تحملُه هذه من معنى ليس غير، يُعدُ مخالفةً مرفوضةً لا مجالَ للأخذ بها)) (ابن الحاجب :182/2)، وهو واحدٌ من الأحكامِ اللّغويّة التّقويميّة الذّي نشأَ مبكرًا مع نشأةِ الأصولِ اللّغويّة ولعلَّ عدمَ إيضاحِ النّحويّين لدلالة مصطلحِ الغلطِ الاصطلاحيّةِ يعودُ إلى أنّهم :((لم يكونوا؛ ليعنوا كثيرًا بتحديد مصطلحاتِ هذه الظّواهرِ في المقام الأوّل، وإنّما كانتْ غايتُهم بَسط المفاهيمِ العامة؛ لأغراضٍ تعليميّةٍ، فكانوا يهتمون بالمعاني اللّغويّة لهذه الألفاظِ من غير التّفاتِ إلى مفاهيمِها الاصطلاحيّة)) (أحمد رحمن ثابت الزّكي : ٥)

وقيل :((هو مخالفة اللغة العربية الفصحى في الأصوات أو في الصيغ أو في تركيب الجملة،وحركات الإعراب أو في دلالة الألفاظ)) (د. رمضان عبد التواب)، وقيل أن الغلط هو بمعنى الخطأ أو الوهم إذ قيل :((أما الغلط فقد يتبادر إلى الذهن أنه مصطلح من مصطلحات الرد وأن معناه الخطأ ، وقد ورد عند النحاة بكثرة إلا أنه في حقيقة أمره غير ذلك ، فالغلط عندهم التوهم)) (سعيد جاسم الزبيدي :149).وقال الدكتور نزار : ((بأنه كل تركيب أعيا المتكلم من غير قصد لتوهم ، أو خطأ ، أو شذوذ ، أو خروج عن قواعد القياس ، وسنن كلام العرب كنصب الفاعل ورفع المضاف وما إلى ذلك))(د. نزار الشمكلي : 202) .

فالغلط النحوي هو كل تركيب نحوي خالف القياس والاستعمال الفصيح (ابن الحاجب :182/2)، وذكر ابن جني قولًا لأبي علي الفارسي إذ يقول : ((كان أبو علي "رحمه الله" يرى وجه ذلك، ويقول: إنما دخل هذا النحو في كلامه؛ لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد. هذا معنى قوله: وإن لم يكن صريح لفظه)) (ابن جني : 3/ 276)، وأكد كلامه الدكتور فاضل السامرائي بقوله : ((من المعلوم أن ثمة تعبيرات فصيحة صحيحة ، وتعبيرات غير صحيحة وهي التي تدخل في باب الغلط، فالفصيحة هي التي جرت على سنن العربية وقواعدها وأصولها ، والغلط هي التي خرجت عن ذلك نحو رفع المفعول ونصب الفاعل ورفع المضاف إليه وما إلى ذلك من أحوال الغلط))(د. فاضل السامرائي: 135)، واستعمل أبو علي الفارسي حكم الغلط كثيرًا في مصنفاته ومنها :

المسألة عطف الفعل المضارع" تَستقِيما " على الفعل الماضي " كَسَرْتُ" في قول الشاعر :

وكنتُ إذا غمَزتُ قَناةَ قومٍ كَسَرْتُ كُعُوبهَا أو تَستقِيما

(البيت لزياد الأعجم في ديوانه : 101) قال سيبويه :((وتقول: الزمه أو يتقيك بحقك، واضربه أو يستقيم. وقال زياد الأعجم:

وكنتُ إذا غمَزتُ قَناةَ قومٍ كَسَرْتُ كُعُوبهَا أو تَستقِيما

معناه إلا أن، وإن شئت رفعت في الأمر على الابتداء؛ لأنه لا سبيل إلى الإشراك)) (سيبويه : 3/ 48 –49)، تقدير الشاهد الشعري : كسرت كعوبها إلا أن تستقيم فأعرض عن كسرها، فالمضارع نُصب بـــأن مضمرة وجوبًا بعد "أو" التي بمعنى "إلا" المشابهة لوجوب إضمار أن بعد حتى ، والألف للإطلاق ، وجاز الرفع في تستقيم على الابتداء ، فجملة كسرت في موضع رفع ؛ لأنه جواب إذا وجوابها بالفعل المستقبل يكون رفعًا(السيرافي : 3/ 245)، غلط أبو علي سيبويه إذ يقول :((في الغَلَطِ إنَّ سيبويه أراد بقوله: لا سبيلَ إلى الإشراكِ أن (يستقيم) لا يجوز أن يُعطف على (كسرتُ) لأنَّ (يستقيم) مضارع، و (كسرتُ) ماضٍ، قال: وهذا غَلَطٌ؛ لأنَّ العطفَ في هذا الموضع حسنٌ؛ لأنَّ ما بعدَ إذا وإنْ كان في لفظ الماضي فمعناه معنى المضارع يَحْسُنُ عطفُ المضارع عليه إذْ كان المعطوف عليه بمعنى المستقبل، كما حَسُنَ عطفُ الماضي على المستقبل إذْ كان في معنى المُضِيِّ، وذلك قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿ صح صخ صم ضج ﴾ [الشرح :2] بعد قوله: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾[الشرح :1] ،

وهذا الاعتراضُ الذي حكيْناه شبيهٌ بالمغالطة ؛لأنّه لم يقُل إنّ الإشراكَ لا يجوزُ في (أو يْستقيما)، إنّما قال: لا يجوزُ الإشراك في الأمر، وإشراكُ المضارع في الأمر يستحيلُ بلا شَكّ لأنّك تعطفُ فيه معربًا على مَبْنِيّ)) (الفارسي 2/ 165)، فـــ(أن) تنصب الفعل وهي مضمرة بعد (أو) التي بمعنى (إلا) ، فـــ(تستقيم)منصوب بـــ(أن)بعد (أو) واجبة الإضمار (ابن مالك : 4/ 10)،وتقدير (أو) بـــ(إلا) هو هذا الصواب ؛ ولذلك لم يذكر سيبويه إلا تقديرها بإلا أن (ابن مالك:4/ 25) ، والذي ورد في كتاب سيبويه،(تستقيما) منصوب، فتبعه عليه الناس، واستشهدوا به على النصب بإضمار إن بعد الواو(السيوطي :1/ 205) ، فحكم أبو علي الفارسي بالغلط على كلام سيبويه عندما ذكر لا سبيل إلى الأشراك أي (أو) لا يفضل أن يكون حرف عطف للاشتراك بين الفعل (كسرت) و(تستقيما) ؛لأن الفعل كسرت فعل ماضٍ والفعل تستقيم مضارع ، ولكن عند أبي علي الفارسي العطفَ في هذا الموضع حسنٌ؛ لأنَّ ما بعدَ إذا وإنْ كان في لفظ الماضي فمعناه معنى المضارع يَحْسُنُ عطفُ المضارع عليه إذْ كان المعطوف عليه بمعنى المستقبل، كما حَسُنَ عطفُ الماضي على المستقبل إذْ كان في معنى المُضِيِّ،

وذلك قولُه عزَّ وجلَّ ﴿ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ﴾ [الشرح :2].

الخاتمة

وفي الختام يمكن القول بأن أبا علي الفارسي استعمل الكثير من الأحكام التقويمية المردودة سواء كانت ردا قطعيا أو غير قطعي ، إلا أنه لم يهتم بالحدود للأحكام النحوية التقويمية بمعناها اللغوي والاصطلاحي ،فالأحكام النحوية التقويمية المردودة التي أطلقها أبو علي الفارسي في كتبه على معظم التراكيب النحوية هي لتأييد ما ذهب إليه وقال به أو رده ؛ لأنه مخالف للسماع أو القياس .

المصادر//

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت 577هـــ)، المكتبة الحديثة، ط1، 1424هـــ/2003م.

-العيضة العضودي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت 377هـــ)، تحقيق: الدكتور حسن الشاذلي فرهود، الطبعة الأولى، 1389هـــ/1969م.

- العدة في شرح المفصل لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت 646هـ) تحقيق الدكتور إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، ط1، 1425هـ - 2004م.

-التبيين في مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقعة عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت 616هـ)، تحقيق: د.عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1406هـ - 1986م.

-الملحق والتكملة في شرح التسهيل لأبي حيان النحوي محمد بن يوسف (ت 745هـ) تحقيق الأستاذ الدكتور حسن هنداوي، دار كنوز الأشبيليا، 1432هـ.

-التعاريف، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت 816هـ)، حققه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1403هـ/1983م.

- شرح كتاب سيبويه لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت 377هـ) تحقيق وتعليق: الدكتور عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، 1410هـ/1990م.

-الجملة العربية تركيبها وأجزائها، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، ط3، الأردن، 2009.

-الجنة الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري (ت 749هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ/ 1992 م.

-حجة القراء السبعة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت 377هـ)، شرح وتعليق كامل مصطفى الهنداوي، مكتبة عباس أحمد الباز، مكة.

-خزانة الأدب وجوهر اللغة العربية، عبد القاهر البغدادي (ت 1093هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الرابعة 1418هـ - 1997م.

-الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب - بيروت 1952م.

- ديوان النمر بن طلاب العكلي جمع وشرح وتحقيق د. محمد نبيل طريف، دار سدير – بيروت، ط 1، 2000م. ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق وترتيب وليم بن الورد، دار ابن قتيبة – الكويت.

- ديوان زهير بن أبي سلمى، زهير بن أبي سلمى ربيعة بن ربيع المزني، شرح الأستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1480هـ/1988م.

.- ديوان زياد العجم، جمع وتحقيق ودراسة: د. يوسف حسين بكار، دار المسيرة، المجلد الأول. 1403هـ - 1983م.

-شرح التسهيل لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (ت 672هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختار، حجر للطباعة والنشر، ط1، 1410هـ 1990م.

-شرح الكافية للرضي، محمد بن الحسن الرضي الاسترابادي نجم الدين (ت 686هـ)، تحقيق وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قار.

- شرح جمال الزجاج، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي، تقديم وشرح وفهرس: فواز الشعار، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ 1998م.

-شرح أدلة المغني، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، أشرف على طبعه وحواشه أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، 1386هـ - 1966م.

-مضار الشعر، علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت 669هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط1، 1980م.

- الخلافات اللغوية، أبو هلال العسكري (ت 395هـ)، تحقيق: أبو عمرو عماد زكي البارون، المكتبة التوقيفية – مصر، 1980م.

- التشبيه في النحو العربي أصوله وتطوره، د. سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق – عمان، الأردن، ط2، 1997م.

- كتاب عمرو بن عثمان أبو البشر الملقب سيبويه (ت 180هـ) تحقيق عبد السلام هارون الخانجي – القاهرة ط3 1408هـ - 1988م.

-كشف اكتشافات الفنون والعلوم، محمد بن علي التهانوي (ت بعد 1158هـ)، تحقيق الدكتور علي دحروج رفيق العجم، ط1، 1996م.

- الكليات، أيوب بن موسى الحسيني القرميمي الكافيوي (ت 1094هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل، جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت 1094هـ). (711هـ)، دار صدر – بيروت، الطبعة الثالثة، 1414هـ.

- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي